معالجة قضايا الأراضي والمبعدين بالجنوب

ضمانة لمستقبل عادل مستقر

عبدالرحمن علي ■

يعتبر الأرض والإنسان أهم مكونات المجتمعات والشعوب فبدون استقرارهما لا يمكن ان يتطور اي مجتمع ليس فقط يتطور بل ان يستمر بالحياة.

وتلك كانت أهم أسباب صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (2) لعام 2013م بإنشاء وتشكيل لجنتين لمعالجة قضايا الأراضي والموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية. والذي يفترض من القيادات الوطنية في الجنوب التعامل الايجابي مع ذلك القرار . باعتباره حلاً جذرياً لأهم مشاكل الجنوب المتمثلة في الأرض والوظيفة وان يتم النظر الى قرار إنشاء اللجنتين بشكل ايجابي بإن يتحقق لها النجاح في عملها وفقاً لما نص عليه قرار إنشائها ووفقاً لما يؤمل له الشعب في الجنوب . بغض النظر عن الحلول والخيارات السياسية في الجنوب باعتبار قضية الأرض والوظيفة قضية لا خلاف عليها في وجودها وفي ضرورة معالجتها بشكل عادل وجذري بعيداً عن ملعب السياسة وخياراته الواسعة .

وبالرجوع قليلاً الى الوراء لمعرفة أسباب ومشاكل الجنوب نجد ان أهمها هي الأرض والوظيفة والذي كانت في مقدمة مطالب وتطلعات الشعب في الجنوب . والذي خرج الى ساحات الحرية منذ أكثر من ست سنوات من النضال السلمي والذي أشعل فتيلها المتقاعدون العسكريون في عام 2007م في الجنوب في اعتصامات سلمية تستنكر الظلم والإقصاء الذي تعرض له العسكريون في الجنوب وانضم الى تلك الفعاليات النضالية جميع فئات المجتمع رافعين اصواتهم باستنكار ورفض الظلم بجميع أشكاله وأنواعه والمطالبة بالتغيير للأفضل.

واستمر ذلك النضال السلمي الذي تطور ونما وتوسع وأصبح يشكل كتلة وتلاحم جميع أبناء الجنوب في وجه الظلم والطغيان والذي لم يقم النظام السياسي في حينها بالتجاوب السريع والجدي مع ذلك الحراك الشعبي والسلمي مما سبب نكسة وقطع صلات الثقة بين النظام وشعب الجنوب .

وبعد دخول الوطن في مرحلة ثورة تغييرية كان من الواجب العمل بجدية لحل مشاكل الجنوب واعادة الحقوق الى اصحابها وفي مقدمة تلك الحقوق الارض والانسان ونقصد بها استعادة الاراضي المنهوبة في الجنوب واعادتها الى اصحابها ومعالجة ملف الاراضي في الجنوب وكذلك اعادة الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والامني والعسكري بالمحافظات الجنوبية واغلاق ذلك الملف نهائياً على اساس العدل والانصاف وتم الاقرار بذلك في النقاط العشرين الذي التزم بتنفيذها النظام السياسي كشرط اساسي للمكونات الثورية الجنوبية للدخول في مؤتمر الحوار الوطني .

وكنتيجة عملية لذلك اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (2) لعام 2013م بإنشاء وتشكيل لجنتين لمعالجة قضايا الأراضي والموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية. والذي حدد للجنتين مهام كبيرة وبما يؤدي الى اغلاق ملفات الاراضي والموظفين المبعدين في الجنوب وبشكل نهائي وعادل .

في الماضي باعادة الاراضي المنهوبة ومعالجة مشاكل الاراضي في الجنوب التي تراكمت دون حلول ناجعة منذ عشرات السنين وكذلك اعادة الموظفين المبعدين عن وظائفهم الى اعمالهم وبما يؤدي الى تحسين اوضاعهم الوظيفية والمالية ويعيد اليهم اعتبارهم .

والحاضر بمنع اي انتهاك للاراضي والموظفين بالمحافظات الجنوبية .

والمستقبل بمنع تكرارتلك الانتهاكات مستقبلا.

بحسب مانص عليه قرار انشاء لجنتي معالجة قضايا الاراضي والمبعدين في المادة رقم (3) الفقرة (د) والتي نصت على ان من مهام اللجنتين (تقديم تقرير تفصيلي إلى رئيس الجمهورية في نهاية عملها يتضمن نتائج أعمالها وتوصياتها ومقترحاتها الكفيلة بعدم تكرار مثل تلك الانتهاكات مستقبلاً.).

وبهذا تعتبر لجان معالجة قضايا الاراضي والمبعدين بالجنوب من آليات العدالة الانتقالية الذي تقوم بمعالجة قضايا الماضي ووضع اسس جديدة لعدم تكرار تلك الانتهاكات مستقبلاً وبما يؤدي الى اغلاق صفحة الماضي وفتح صفحة بيضاء جديدة لمستقبل جديد.

وهذا ما يستوجب على جميع الاطراف الفاعلة في الجنوب التكاتف وتعزيز عمل اللجنتين وبمايؤدي الى تنفيذها لمهامها المنوطه بها في اقرب وقت ممكن وبما يؤدي الى حماية الارض والانسان في الجنوب في الماضي والحاضر والمستقبل .

فليس هناك اي شخص او طرف لديه مشاعر بالحب والانتماء لوطنه الحبيب الجنوب ولايحب ان تغلق الثقوب السوداء في الجنوب الذي عطلت الجنوب وادخلته في دوامة سوداء ونفق مظلم لانهاية له واهم تلك الثقوب الارض والوظيفة.

و يستوجب إخراج موضوع معالجة قضايا الأراضي والمبعدين من اي معادلات سياسية ووضعها في إطارها الصحيح باعتبارها قضية عادلة .

وعلى الجميع طرح آرائهم ومقترحاتهم القانونية والعملية لإيقاف نزيف الجنوب أرضاً وإنساناً.

الشخص المصاب يجب على الجميع سرعة وقف النزيف ثم القيام بالمعالجة نعم ستكون المعالجة مؤلمة ولكن اذا كانت صحيحة ستكون آلآم مخاض سيتحقق بعده ولادة عهد جديد خال من الظلم والإقصاء والنهب .

وهذا ما نتمناه للجنوب وشعب الجنوب الذي عانى ويعاني ولكن بصمت وألم وأصبح له الآن صوت وحراك سلمي يحقق المطالب ويستعيد الحقوق كافة الحقوق.

وفي الأخير:

نؤكد على انه لكل جيل فرصة واحدة للتغيير للأفضل اذا اقتنصها سيؤدي ذلك الى تغيير ايجابي للشعوب واذا تجاهلها ضاع الشعب وضاعت القضية والآن الجنوب أمام فرصة للتغيير للأفضل ادعوا الله ان لا تضيع فيضيع الجنوب الأرض والإنسان

والله الموفق،،،

عضو الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان

مسئول شئون النيابة العامة بنقابة موظفي القضاء

أهمية تطوير المناهج التعليمية

أحمد محمد سعيد

إن تربية النشء الجديد ليس بالأمر السهل كما يعتقد البعض، فهو بحاجة إلى توفير عدد من عوامل النجاح والوسائل المناسبة من أجل تحقيق غاياتها وبهدف الوصول إلى نتائج مرجوة في خطط مدروسة وبرامج منتظمة على مستوى عال من الأعداد الجيد وفن الاحتياجات المتاحة والتي تتضمن مناهج محددة ومختارة سلفاً لكل مرحلة دراسية من أجل رفع المستوى التعليمي بصورة عامة في الوقت نفسه يتطلب الأخذ بالاعتبار دور المتخصصين في هذا الجانب باع طويل وناجح في هذا المضمار مع توافر الكفاءات الحالية بما يتناسب والأوضاع المعنوية والنفسية والصحية للطلاب وبأسلوب يساعدهم على استيعاب الدروس المقدمة والمختلفة بما فيه الكفاية ويولد فيهم الثقة بالنفس أثناء سير الدراسة، وينبغي أن تصل النوعية إلى المستوى المفيد والنافع كأحد الشروط الأساسية من أجل تحقيق النجاح المطلوب والأهداف المحددة على أن يتم إعطاء أهمية قصوى عند اختيار الكادر المناسب والمؤهل دون أي تخاذل أو تقنين، كما أنه من الضروري أن يتم رفد الكوادر بما يلزم من التأهيل المناسب لهذه المهمة الشاقة ويصبحوا مؤهلين للعملية برمتها وحافزاً قوياً وهاماً يساعد على المزيد من العطاء وتقديم ما لديهم بسخاء، ويفضل أن تشكل لجنة عليا خاصة بالمناهج التعليمية عن ذوي الشأن والاختصاص والاستعانة بالمتقاعدين الذين أفنوا أعمارهم بالعمل التربوي والتعليمي في مقدمتهم الذين لديهم نفس المؤهلات في التوجه حتى تكتمل الخبرات القديمة والحديثة على السواء، وأن أي إخلال أو تهاون سوف يعكس مخاطر جمة في التعليم العام والخاص وردود أفعال عكسية لا طاقة للأجيال بتحملها .

ولأهمية الموضوع تقع المسؤولية على كافة المختصين في هذا المجال الحيوي الهام والمرتبط أشد الارتباط بعملية تطويرها وفي مكانها الطبيعي باعتبارها حلقة رئيسية في السلم التربوي والتعليمي القابل دائماً للتطور والتغيير والأخذ بكل جديد، ونظراً لأهميتها العلمية كدراسة واجب تنفيذها يتأهل من خلالها المعلم الكفوء ولذلك تظل عملية إعداد المناهج من أصعب القضايا التربوية التي تضع كل قيادي أمام مسؤوليته الأخلاقية قبل أي شيء آخر يتحملها بأمانة وتقع على عاتقه وتربية الأجيال دون أي إخلال أو نقص، وأن يضع كل إمكانياته المعنوية وجهوده المتواصلة من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من خلال وضع أسس عملية لا تقل أهمية عن مختلف قضايا التعليم وستظل القضية التعليمية في مقدمة الصفوف دون منازع في المهام والأدوار لكل منهم، وإذا ظل المختصون في ثباتهم بالاجتهاد والتواصل الواعي من أجل تحسين أوضاع المناهج كما ينبغي وإعطائها جل اهتماماتهم في المسؤولية والإعداد سوف يحصدون نتائج تتكلل بالخبرة والمعرفة، وكلما ارتفعت القدرات والمعنويات تجاه بناء أسس فنية تدفع بالعملية بثقة كبيرة إلى الأمام نكون بذلك قد وصلنا إلى مستوى أفضل مما كان عليه، وستبقى الأهمية قائمة بحد ذاتها تعبر عن نفسها من خلال الإحساس بالمسؤولية والعمل الدؤوب كتعبير حقيقي لواقعنا المعاش على طريق النجاح وتفعيل النشاط الرقابي وخطوة أساسية أثناء إعداد الخطط قبل تقييمها.

إن دور الرقابة يظل حيوياً وفي مقدمة القضايا الهامة والضرورية من أجل الوصول إلى مستوى معين من المعرفة والإطلاع على مسارها وجودتها باختلاف أنواعها والتي يتم إعدادها بجهود الطاقم المختص والمطلوب تجهيزه بما لديهم من خبرات طويلة في عملهم تساعد الطلاب على البحث والدراسة عن كثب دون أي صعوبة قد تقف أمامهم، وبقدر ما تكون الرقابة قائمة بحد ذاتها على سند قوي وسليم تستطيع أن تحقق نجاحات عالية الجودة إذا ما اتخذت أشكالاً وأساليب متنوعة دون أن تترك ثغرة واحدة خشية اختراقها وأن تحرص بدقة على تجاوز النواقص في حينه مهما كان حجمها، ويعتبر العمل الرقابي في المناهج التعليمية مسألة حيوية ينبغي تطبيقها بدون تردد في الأوقات المناسبة ومعالجتها وإن كانت غاية في الصعوبة في أي نشاط حكومي آخر يشكل حلقة رئيسية لا غنى عنها كونها تقف أمام الأعوجاجات المختلفة والعمل على تصحيحها مهما صغر شأنها أو كبر وذلك بهدف الحفاظ على المصلحة العامة للطلاب، وأن كثيراً من الأخطاء والنواقص في العديد من الأعمال كانت ولازالت تعود أسبابها إلى ضعف عمل الرقابة وجعلها في مؤخرة المهام والاهتمام إضافة إلى وضع العراقيل أمامها وتجاوز أخطائها بوجود دور فعال ذات مهام محددة.

وعليه فإننا بحاجة ضرورية أكثر من أي وقت مضى إلى قوانين تعزز من دور الرقابة ولوائح تعطي المزيد من الصلاحيات الواسعة حتى تتمكن من الوقوف بقوة القانون وبحيث تتفاعل وتحقق نجاحات عديدة، وبذلك يظل التقيد بالعمل وتنفيذه واجباً لابد منه دون جدال والتمسك بالأنظمة العامة في البلاد التي سوف تقف أمام العناصر الفاسدة والتي تقتات على حساب الآخرين وتعمل على إعاقة عملية التطور التعليمي وخدمة من يبحثون عن تحقيق مصالح ذاتية ولا تريد للوطن التقدم، وبقاء التعليم في مستواه المتدني بصورة دائمة وبوجود الرقابة وقيامها بدورها الفني والرقابي والأخلاقي وفن خطط وبرامج عملية تواكب حركة التطوير في العالم لاشك أنها ستقدم خطوات إلى الأمام من أجل معالجة مختلف العيوب التي تبرز من وقت لآخر، وصارت بدون معالجات ذات قيمة حيوية وأصبح الشباب ضحية فئة قليلة من المتصلحين تعبث بشؤون الوطن والمواطنين دون حسيب أو رقيب، وإذا ظلت تلك الأوضاع كما هي عليه اليوم سوف تشكل خطورة بالغة على سير العملية التربوية والتعليمية وعلى جيل واسع صار يجهل علوم المعرفة وبالتالي يصبح الوطن في ذيل الدول العربية نتيجة فقدانها المصداقية في التعامل السليم بقضايا التعليم وعدم التقيد بأبسط شروط وأهمية أعمال الرقابة التي تقف حجر الزاوية في بنودها وأحكامها كما هو محدد في الخطط الكفيلة بالارتقاء حسب النظام والقانون على حد سواء وبقاء الأوضاع دون تقدم ينبغي عدم السكوت عنه في ظل التطورات الجارية والدفع بالنشاط الرقابي إلى الأمام والوقوف أمام مختلف الصعوبات حتى يتحقق النجاح الهادف إلى رفع مستوى تطبيق المناهج التربوية والتعليمية إلى المستوى المطلوب بعد تقييمها من كافة الجوانب ومعرفة أوجه الخلل.

والدور الأساسي لمسألة التقييم في هذا الجانب يعتبر مرحلة حساسة لا تقل أهمية عن سابقاتها وهي تعالج بحرص جاد وعناية خاصة لأوضاع المناهج ضمن الخطة العامة والمدروسة المعدة سلفاً ولابد من الوقوف أمامها من أجل التعرف على مستوى سيرها، وعما إذا كانت في المستوى المطلوب وعلى درجة مقبولة أم لا ؟ وفي ضوء ذلك يتحدد مسؤولية كل الأطراف المعنية بصورة سليمة وبنظرة ثاقبة وعلمية يمكن للجنة معرفة المستوى العام وتقدم الرأي المناسب والنصح السديد بعد التعرف على نقاط الضعف والقوة دون تميز أو مزايدة ويظل الالتزام بالعمل الجاد للتعليم مسألة حاسمة تضع الجميع أمام واجبهم الوطني قبل أي شيء آخر والذي يحتم عليهم في الوقت نفسه التقيد به وبأقصى درجة من الدقة والمسؤولية دون خلاف، ولذلك لابد من تنفيذ المهام للتأكيد على أهمية التقييم الدوري كحلقة هامة تأتي ضمن سلسلة تعليمية تبرز إلى السطح وتعده في الصفوف الأولى لكافة المراحل الدراسية كوسيلة هامة تحقق أهدافها يتقبلها الطلاب والمعلمون عن وعي وقناعة وكلاهما يحققان الطموح المفقود والغائب في ظل الإهمال والتسيب من قبل بعض الرموز القيادية في المجال التربوي حيث يتم استبعاد المختصين عن المشاركة في العملية التعليمية وفق ما هو مقرر لهم.

لذلك فإن الأمر يتطلب تقديم جهود ومثابرة في العمل بدرجة أساسية يؤثر ويتأثر وتستطيع معرفة عوامل نجاحه من الإخفاقات التي صاحبت العملية التربوية والتعليمية وبدون أن يقوم بدوره سوف يعرضها إلى اختلالات لها مخاطرها لا يحمد عقباها، والخوض في هذه المسألة تعتبر في حد ذاتها مواجهة حتمية تحمل معاني الجدية والطموح وتناول الخطوط العريضة لطبيعة العمل بشفافية وتقديمها كما جاء في التقييم قبل استخراج النتائج النهائية، ويكمن أهميته أنه سيقف بالحياد على مستوى كافة القضايا وباتجاهات مختلفة يساعده على وضع النقاط على الحروف في بنود الخطة من أجل إبراز السلبيات والوقوف أمامها وتقديم الحلول بهدف المعالجة بصورة مبكرة قبل انتشارها وتوسعها دون فائدة. إن الوقوف الدوري أمام خطوات العمل المبرمج والمحدد مواعيده وفق المسؤوليات المحددة وبحسب دور الأفراد هو المدخل الصحيح والسليم على طريق التقييم الجاد ويجعل كل مختص يدرك مهمته ويسعى إلى تنفيذها بطريقة فردية ناجحة، علماً أن الأمانة في هذا الجانب تحتم على الجميع التحلي بها وإلا فقدت معانيها التربوية والتعليمية وبالتالي تجعل من عملية التقييم السلبي فيه الكثير من الخلل الذي ربما يؤدي إلى فقدان الثقة وتؤثر على تقديم النتائج كحلقة أخيرة من إعداد المناهج وفق الخطة العامة.

لا شك أن أعمال التقييم سوف تبرز عدداً من النتائج إلى السطح على وجه الدقة والاستفادة منها في الفترات القادمة تؤكد تباعاً في ضوء الخطوات التي مرت بها وبالتالي يتم العمل على المستوى الرسمي بعد مناقشتها في اللقاءات الدورية مع الجهات المختصة وتقديم دروس مفيدة أثناء الوقوف أمامها أكانت سلبية أو إيجابية واستخلاصها بما يتناسب والقدرات المحتمل توقعها، وبذلك تعتبر أعمال الرقابة والتقييم التي خرجت بها اللجنة مترابطة وتمارس نشاطها في المدارس التعليمية المختلفة قد اجتازت التجربة وفق المعايير التي وضعتها لجنة المناهج التعليمية العليا والمقترح تشكيلها وتأسيس لجان فرعية لها على مستوى المحافظات كي تقوم بدورها وتنفيذها كل في مجاله يراعى فيها عدد من الخصائص والإمكانيات المتاحة التي تعكس جهوداً غير عادية قد بذلت بتنسيق وتخطيط بالغين تستحق العناية والاهتمام من قبل الجهات المختصة التي عملت على إعداد المناهج اللازمة وعلى كل مستوياتها وواجباتها التعليمية، ومن هنا تتوفر الحصيلة العامة على نحو أفضل في ظل أعمالها التي تسير على أسس علمية في كل خطوة من خطواتها ويشارك فيها كل من له بصمات عملية وطيبة من خلال المتابعة الدورية والفعالة في ضوء التقييم الذي يسبق النتائج وبالتالي يصبح جاهز التنفيذ، كما لا ننسى دور الأجيال السابقة من التربويين منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن والتي اجتهدت ضمن اهتمامها البالغ وحرصت على إعداد المناهج التي تتناسب وتلك المرحلة بتفوق وجدارة كمرجعيات استشارية دون أن يترك الحبل على الغارب ونتوه في غياهب الدهر والاستفادة منها أو تظل في دوامة وحيرة، لكن يحدونا الأمل في إعادة الأمور إلى نصابها بالعزيمة والإرادة حتى نستطيع إعادتها إلى مكانها المناسب بحسب الأولويات بنظرة مستقبلية ومتفائلة والنتيجة في كل دراسة تقدم في الأخير نتائج هامة وتعطينا خارطة واضحة ومميزة للطريق الذي تود أن تسلكه لمصلحة العمل، وبها يمكن للجهود أن تتجمع في بوتقة الإرشاد والتوجيه على نحو يضمن الاستفادة والعطاء المتواصلين لصالح الطلاب وفق أسس علمية تواكب حركة التطور باعتباره منهجاً مهماً يعالج كافة السلبيات، ومن الطبيعي أن يتم نشرها بسبب أهميتها من أجل إيضاح معالم الدروس في أي مستوى من السلم التربوي والتعليمي كونه يندرج في دائرة التعليم العام والخاص ويسير بخطى واحدة وبنفس الاتجاه.

إن أهم ما يميز مرحلة الوصول إلى النتائج أنها تمكنت من الوقوف أمام الأسلوب الجديد لإعداد المناهج التي ترتقي بالعملية التعليمية على نحو أفضل باعتبارها عكست تقييماً سليماً في ضوء الخطط والبرامج، وبذلك تكون قد أقدمت على جعل العملية هامة ترفع من معنويات الطلاب باتجاه تحسين مستوى دراستهم على الدوام والحفاظ عليها والعمل على احترام الواجب المناط بهم والنتائج في النهاية تعطينا مؤشرات هامة لوضع مؤشرات وخطوط عريضة مستقبلية كفيلة بالتقييم السليم والواقعي بعيداً عن المغالاة والتبعية على حساب العمل التربوي ومن الضروري أن تظل الجهود مشتركة ومتماسكة بهدف الاستقرار بالمناهج السليمة والناجحة.

أهمية النقد ومركزيته

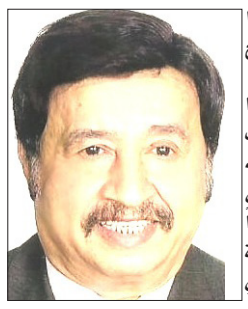

د.عبد الحافظ نعمان

يؤخذ على الفكر القومي انتسابه إلى الثقافة الغربية، وبالتالي اعتباره مكوناً غريباً عن الثقافة العربية.. وأكثر من ذلك يذهب البعض إلى اعتباره امتداداً مسيحياً لمعتقدات تتعارض والطبيعة الإسلامية للأمة، تؤكد ذلك غلبة الهوية المسيحية للمفكرين العرب الذين استقدموا الفكر القومي من أوروبا في أواسط القرن التاسع عشر وما يزال بعض هذا البعض يرجع أسباب انهيار الإمبراطورية العثمانية وتخليها عن عالمها الإسلامي إلى هذا العامل.

التقصي الفاحص لطبيعة التطورات التي حكمت تلك الحقبة، لا تشير إلى عوامل إكراهية استدعت ضرورة تبني الفكر القومي كما لم يكن الفكر القومي مكوناً شاذاً في التركيبة الثقافية لتلك الحقبة والتي تلت مباشرة القرن الثامن عشر والمعروفة بعصر القوميات.

كان طبيعياً أن يدرك العرب حقيقة وضعهم القومي وأن يبدؤوا مسيرة البحث عن الذات القومية.. وباستثناء الحكم العثماني وبعض الأصوات السلفية، لا يذكر التاريخ ما يؤشر إلى استنكار عربي لاستحضار الفكر القومي واعتباره الهوية التي تؤكد عناصر الوحدة في الأمة وتنشر الوعي بحقيقة وجودها بعد أن كادت تنضوي تحت العباءة العثمانية.. كانت الأمة العربية على موعد مع لحظتها التاريخية، والثقافة التي حملت معها الفكر القومي كانت عماد الإحياء للذاكرة العربية في لغتها وتاريخها ووعيها بذاتها ومستقبلها، وشكلت قوام ثقافتنا القومية التي تنتصب أمامنا اليوم.

لكن الصورة اليوم لا تحمل مرتسمات الأمس القريب، ثمة تشوهات تتخلل اللوحة القومية تشير إلى اختلالات في الحامل والمحمول القوميين، تبدو المسألة وكأن زلزالاً كارثياً أحاق بالأمة، وأطاح بكل ما حملته تلك الحقبة من مبادئ وقيم وأهداف، لم يتحقق شيء من ذلك باستثناء ما تفرضه قوى التطور والاستمرارية، وحتى هذا كان في الحقيقة محكوماً بقوة وإرادة الآخر الذي يريد الأمة بالشكل التي هي عليه اليوم، زمن عبثي ماجن يسوق الأمة إلى حافة المجهول..

في استرجاع معرفي سريع للأسباب والعوامل التي قادت الأمة إلى حاضرها التعيس، تبرز الحاجة إلى العودة إلى البدايات ومسألة المصادر والهويات التي استقدمت الفكر القومي وعملت على نشره وتعميمه قيمة حياتية للإنسان العربي، وهي كما أسلفنا مصادر أوربية وهويات عربية مسيحية شكلت طلائع هذا الفكر..

في مسألة المصادر والهويات تبرز جملة من القضايا الإشكالية العالقة في منظومة ثقافتنا القومية:

أولاً: لا نعرف طبيعة الاستجابات التي كونتها هذه النخب في مقاربتها للتجربة الغربية، كما لا نعرف مدى إلمامها بالسيرورة التاريخية التي حكمت المسارات الوحدوية الغربية، بالقدر نفسه، لا نجد في الكتابات التبشيرية للقومية العربية، تفسيراً كافياً لظاهرة «المركزية الأوربية» التي رافقت نشوء القوميات في الغرب، انطلاقاً من تفوقها السلالي، وتميزها العرقي، مقابل الشعوب البدائية الأخرى، وقد عكس علم الاستشراق هذه الظاهرة بكل تجلياها في مراحل لاحقة من تناوله للمسألة القومية العربية، ربما كان لغياب هذا العامل أثره في تغليب الجانب الشكلي العاطفي للدعوة الوحدوية والتي ما تزال حاضرة حتى اليوم، على الجانب الموضوعي من مكونات وعينا القومي.

ثانياً: افتقار هذا التيار إلى منظومة ناقدة للتراث/ الفكر، يمكّن من إعادة إنتاج ثقافتنا العربية، يستجيب لشروط التطلعات القومية، كان من نتيجته أن تحول العقل العربي إلى مجرد مستقبل للنماذج والتجارب الغربية، دون امتلاك القدرة على استيعابها وتبيئتها، ضمن شروط ومكونات منظومتنا الثقافية. يعود هذا حصراً إلى الصبغة المسيحية لهذا التيار وتحرجه من عواقب ما قد ينجم من ردود أفعال إسلامية، إن هو مارس أسلوب النقد هذا، كما أن البيئة الإسلامية ذاتها، لم تكن في وارد تفعيل «مسألة النقد» تحت أي مسمى أو مستوى، ناهيك أن يصدر هذا النقد عن الطرف المسيحي في المجتمع العربي.

ثالثاً: هيمنة وطغيان العام في ثقافتنا القومية والتي اعتمدت إحياء التراث بشقيه الجاهلي والإسلامي، وترسيخه مكوناً أساسياً في بنيتنا الثقافية، على حساب إقصاء الحاضر نقداً، تقييماً وتجاوزاً، بذريعة الحرص على الوحدة الوطنية، وقد كان لهذا العامل أثره في تسيّد الوهم الخاطئ، بأن العودة إلى الماضي، كفيلة بحل مشكلاتنا الراهنة.. هذه النزعة الهروبية، ما تزال تشكل عائقاً أمام قدراتنا الراهنة في فهم وتجاوز الحاضر.

هكذا جرى المزج بين الماضي والحاضر، ضمن ثقافة عجيبة، غاب عنها التحديد والتميز بين المهم والأهم، السابق واللاحق، العروبي والقومي، الخاص والعام، فبدت ساحتنا الثقافية هيولية الشكل، فاقدة المضمون، ومحكومة بالعام وحامله العاطفي.

هذه الإشكاليات، هي نفسها التي أجهضت المحاولات المتتالية للنهضة القومية، ابتداءً بالغزوة النابليونية لمصر (1798) ومروراً بعصر التنوير العربي، كما لا تزال مظاهرها تطغى على المشهدين الثقافي والحزبي على وجه التحديد.

بطبيعة الحال هذا لا يقلل من قيمة وأهمية المحاولات التي بذلت على صعيد تحديث البنية السياسية العربية، واقتباس نماذج، قاربت الحاجة إلى تحقيق قدر من التغيير، مكّن من بناء الدولة، بمؤسساتها العصرية، وإحلال نمط من العلاقات المجتمعية، تستجيب لشروط العصر، وتلبي الحاجات المتسارعة والمتغيرة للمجتمع، غير أن هذه المحاولات جميعها بقيت أسيرة الشكل الخارجي لمنظومة الوعي المجتمعي، ولم تذهب عمقاً نحو الجوهر الإشكالي، المتمثل في ثقافة التراث، والموروث اللذين اكتسبا صفة القدسية أمام عوامل ومفاعيل النقد.. كما امتلكا، مع غياب الوعي الجماهيري، حصانة تاريخية تجعل مجرد الاقتراب منهما تجاوزاً للمحظور، ومساساً بالمقدس نفسه، مما حدا بالأنظمة والنخب الفكرية إلى اعتماد النزعة الاستسلامية حيناً. والمصالحة معها حيناً آخر.

فالزخم الفكري/الثقافي الموسوم بقدر عام من التشبّع العاطفي الذي رافق حركة الاستقلال العربي وقيام الحركات والأحزاب الوطنية، هو نفسه الذي حمل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة الحكم عام 1963.. هو نفسه حامل الثقافية العجيبة للشيء ونقيضه في آن واحد، ضمن السيرورة المجتمعية التي كما يبدو لا تعير اهتماماً يذكر لهذا المسار الإشكالي في منظومات وعينا القومي.. وهو نفسه الذي نستهلكه حزبياً دون قدرة على إعادة إنتاجه وفق منظورنا العصري. الحكمة تقول: إن الطبيعة كالثقافة كليهما يكرهان الفراغ، وتراجع نسق ثقافي يقود حتماً إلى تمدد أنساق أخرى لملء الشاغر، ومع توقف إنتاجنا الثقافي، بدأت الأنساق الثقافية الأخرى – الثقافات السكونية للواقع – التمدد نحو بنيتنا الثقافية / المعرفية.. لعل هذا ما يفسر توجه البعض الحزبي إلى اعتناق المسألة الدينية، ضمن ميل توافقي تصالحي يحمل شعار أسلمة الأيديولوجية القومية.. اللوحة الحزبية بحاجة إلى إعادة ترتيب.

افتقارنا للقدرة الناقدة، معرفةً وأدوات، وتسيّد الشكل على المضمون المعتقدي، مع عجز ملحوظ في مواجهة حقائق ومتطلبات الواقع، ولّد حالة ملتبسة لطبيعة ومدلولات العملية الحزبية، فهي من جانب حركة تغييرية نهضوية للواقع وللأمة، ومن جانب آخر عاجزة عن تفعيل أدوات ومفاعيل حركتها في تغيير الواقع وتفعيل الأمة.

أدبنا الحزبي يعكس الكثير من هذه الإشكاليات، ويقدم في الوقت ذاته، الكثير من المخارج لتجاوزها.. ربما كان حزب البعث العربي الاشتراكي من أكثر الأحزاب غنى في توصيف الأبعاد الدلالية والاشتقاقية لقضايانا القومية، وأكثر شمولية في تناوله لمكونات ومستوجبات العمل القومي، غير أن ذلك كله بقي أسير مدونات الأدب الحزبي ذاته، فالأصوات التي تطالب اليوم بالتغيير والتطوير حتماً لم تقرأ هذا الأدب... هو ليس كاملاً صحيحاً، كما أنه لم يرتق بعد إلى مستوى النظرية الحزبية، لكنه يحوي الكثير من المقومات والمضامين الدلالية لسيرورة العملية الحزبية من جهة، وتفعيل آلياتها الناقدة المتجاوزة من جهة أخرى.. الوحدة مارستها الدولة واختلف الحزب معها حول طريقة تحقيقها، والحرية تحولت بفضل العلاقة الشائكة بين الحزب والسلطة إلى مفهوم اشتقاقي لمعاني التحرر، كان الخارجي الهدف الأساسي، أما الذات العربية قيمة وحقوقاً ومواطنة فقد ظلت بمنأىً عن مفاعيل الحرية، والاشتراكية أضحت رديفاً لأنساق اقتصادية تتأرجح بين المصالح الفردية، وإرضاء الجوار والإملاءات الخارجية.

وبالمقابل كان المشهد العربي يأخذ بالتبلور في صورة كيانات مستنسخة كولونيالياً، تتأسس على بنىً قبلية عشائرية، لم تعرف معنى الدولة، حتى بأبسط مضامينها الدولتية، وكانت النقلة التي حولت القبائل وشيوخها إلى رجال دولة ذوي جاه وسلطان، وما يتفرع عن ذلك من متع وملذات، يتعذر تحقيقها أو الحفاظ عليها بعيداً عن الارتباط المصيري بالغرب.

وقد لعب المال الناجم عن الثروة النفطية دوره في إحداث شرخ في جسم الثورة الفلسطينية، التي كانت تناقض ضمن صفوف التيار القومي، وفي مراحل لاحقة لعب نفس الدور التمزيقي في أوساط القوى السياسية العربية الأخرى.. «شراء الإعلام وتطويع الأقلام».

لم تكن المسألة القطرية مثار خلاف كما هو عليه الحال اليوم، أكثر من ذلك، كان التعامل القومي مع الحالة القطرية، يتم انطلاقاً من اعتبارها حالة طارئة، تحمل عوامل انصهارها ضمن الكينونة القومية، وهي عوامل عاطفية تنتسب إلى غريزية كامنة في اللاوعي العربي، تأخذ تعبيراتها من وحدة اللغة والتاريخ، ولم يكن المستقبل بوارد فكرها.. صناعة المستقبل نتاج إيديولوجي يشترط توافر بنية فكرية/ثقافية، تمارس قدرة نقدية في تفكيك الواقع، وإعادة إنتاجه ضمن المتصور القومي، وهي أمور كانت غائبة عن الوعي العربي، حيث الغالبية العظمى من الناس دون مستوى الحد الأدنى من المطلوب الثقافي..

اليوم، ومع اتساع الوعي بأهمية التعليم، وعودة العديد من الموفدين إلى الخارج، بتخصصات مختلفة ومتنوعة، يتأسس وعي فصامي اغترابي في معظمه مهجوس بحالة انبهارية، إزاء المنتج الغربي والقدرات غير المحدودة وغير المدركة للغرب. ولعل ما يثير القلق حقاً هو هذا الميل المتسارع لدول الخليج العربي، خاصة نحو تبني الأنماط الحياتية الغربية المفرطة في الاستهلاك، وكقشرة لا علاقة لها بالجوهر، تحت ضغط الوجود الأمريكي/الغربي المهيمن على المقدرات الثقافية والنفطية، وهو وجود يصعب التنبؤ بزواله ما دامت الحاجة إلى النفط وما يرتبط بتأمين وصوله إلى الغرب قائمة وضرورة. أكثر من ذلك، يشكل الخليط الديمغرافي لسكان الخليج خطراً يستوجب الحيطة والحذر، خاصة في ظل المبادرات الغربية الداعية إلى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة... مما يعني في المفهوم الغربي إعادة هيكلة البنى السلطوية والمجتمعية، وفق رغبات وتوجهات السكان الذين في غالبيتهم من غير العرب.

وهي حالة نرى ما يوازيها في الحض على منح الأقليات حقوقها السياسية والثقافية، وصولاً إلى الحقوق السيادية الكاملة كما يحصل اليوم في كردستان والبربر والسودان، وليس هناك ما يحول دون انتقال هذه المطالب لتشمل الدول المذهبية أو حتى المناطقية التي تعتبر إحياءً للمشروع الفرنسي في تقسيم سورية إلى دويلات إدارية.